

كورونا يفتح باب الرشوة على مصراعيه في العراق

أصحاب المقاهي والمطاعم يدفعون «الإكراميات» من أجل العمل رغم حظر التجول



حايمها حراميمها



كسر ضوابط الحجر

ويقر مسؤول في قيادة عمليات بغداد، أعلى سلطة أمنية في العاصمة، بوجود ظاهرة تلقي الرشاوى، مؤكداً أنه رغم اتخاذ إجراءات في حق المخالفين ونقل بعضهم إلى مواقع أخرى، لم يؤد ذلك إلى نتيجة "فاصحاب المصالح أنفسهم لا يقدمون شكاوى ضد المبتزين".

وترى الشرطة أن هذه الأموال ليست سوى حلقة صغيرة من سلسلة رشوة متعددة الأطراف، إذ يوضح مصدر في الشرطة بأن جزءاً من الأموال التي يتقاضاها الضباط الصغار يذهب إلى من هم أعلى رتبة منهم، الذين وصل بعضهم إلى منصبه أصلاً أيضاً بدفع الرشاوى.

بغداد متجاهلة الإجراءات الرسمية التي تمنع النجميات الكبيرة. لكن بات عليها دفع رشوة مضاعفة عن تلك التي كانت تدفعها أصلاً للعمل بشكل سلس قبل تفشي الوباء.

ويروي أحد أصحاب النوادي الليلية "أصبحنا مضطرين للدفع إلى جهات أمنية إضافة إلى ما ندفعه إلى بعض الفصائل التي توفر الحماية لنا أساساً". ولا يتجرأ أصحاب الملاهي ومحلات الخمور على عدم الدفع لأنهم مهدهون بتفجير متاجرهم في هجمات تتكرر يوماً، الذي تقف خلفه جماعات مسلحة غالباً ما تكون مرتبطة بفصائل وأحزاب عراقية، تصفي حساباتها مع المتهربين من الدفع على طريقة المافيا كما في أنحاء أخرى من العالم.

رجال الشرطة لا يسمون هذا الابتزاز رشوة بل يقولون إنها إكرامية يقدمها أصحاب المطاعم والمقاهي لرجال الشرطة اعترافاً لهم بالمجهودات التي يقومون بها لضمان الأمن وسير عمل أصحاب المحلات في حين أنه عمل مناف للأخلاق والقانون والأعراف الاجتماعية لذلك يلجأون لاستبدال الكلمة الحقيقية بكلمات أخرى.

لزيائته، لكنه يجهل لأي جهاز أمني عليه أن يقدم الأموال لفتح له العمل من دون مشكلات.

ويروي قصته، "بمّر علي ضباط من الأمن الوطني والنجدة والاستخبارات والشرطة الاتحادية، ولا أعرف ما إذا اتفقت مع إحدى تلك الجهات على الدفع كيف ساتعامل مع الجهة الأخرى"، وذلك نتيجة تنوع أجهزة إنفاذ القانون في البلاد. لذلك فضل الالتزام بساعات الإغلاق.

في المقابل، وفي بلد يعدّ رسمياً 22 ألف مطعم يوظف نحو مليوني شخص، يلجأ أصحاب مطاعم آخرين للواسطة ليواصلوا عملهم من دون أن يضطروا إلى دفع الرشوة لمجرد معرفتهم بمسؤول كبير ما، كما قال أحد أصحاب المطاعم رفض أيضاً ذكر اسمه.

وأوضح "في الوقت الذي ترغمننا بعض الأجهزة الأمنية على إغلاق المطعم، نرى أن هناك مطعماً قريباً يعمل بشكل طبيعي، وحينما نسأل عن السبب يكون الجواب "الواسطة".

كذلك، وبعد إغلاق طويل عادت الملاهي الليلية لفتح أبوابها في وسط

الرشوة صارت تسمى إكرامية وهدية والعديد من المسميات الأخرى لتبريرها في مجتمع وحكومة نخريهما الفساد ونخر كل القطاعات، فرغم مخاطر وباء كورونا يخترق الناس حظر التجول وتفتح المطاعم والمقاهي أبوابها برشوة أسبوعية للأجهزة الأمنية لاستقبال زبائن لا يابهون كثيراً بالعدوى.

بغداد - وجد سيف، صاحب أحد المطاعم الفخمة في بغداد، نفسه مرغمًا على دفع الرشاوى ليواصل فتح أبواب مطعمه ضمن ساعات حظر التجول، فتلك الإجراءات التي يفترض بها تأمين الحماية من فايروس كورونا فتحت باباً جديداً أمام الفساد والرشوة.

فبعد ستة أشهر من إغلاق تام في العام 2020، قرر سيف، الذي فضل عدم كشف اسمه الكامل واسم مطعمه خشية من التبعات، أن يواصل العمل ضمن ساعات حظر التجول (من التاسعة مساء حتى الخامسة صباحاً)، كما العديد من جيرانه في حي الكرادة التجاري في وسط بغداد.

يروي سيف أنه يتعرض للابتزاز من قبل عدد من الأجهزة الأمنية المسيطرة" في الحي ليدفع الرشوة مقابل السماح له بالعمل ضمن الأوقات المحظورة. وفي بلد يشكل فيه الفساد أفة مزمنة ويحتل المرتبة 21 في العالم في سلم الفساد، حسب منظمة الشفافية الدولية غير الحكومية، تصد المطاعم أبوابها وتطعن أنوارها الخارجية لكنها تواصل العمل سراً بعد ترتيب الأمور مع بعض الفصائل والقيادات العسكرية. وكلف الإغلاق الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم خسران متوسطها 65 في المئة من إيراداتها في فبراير ومايو 2020، حسب الأمم المتحدة، فيما أرغمت على تسريع 25 في المئة من موظفيها. وهي خسائر مادية لا

أصحاب المطاعم مضطرون لدفع 500 ألف دينار أسبوعياً حتى يسمحوا لهم بالعمل واستقبال الزبائن



لبنانيات يلعن الفقر بعد عجزهن عن شراء الحفاضات الصحية

وتقول تابت "نعجز عن تلبية كل الطلبات على الفوط الصحية، رغم ازديادها، لتراجع التبرعات بشكل كبير، موضحة "في السابق، اعتادت عائلات وطالب على التبزّع لنا بفوط صحية ولو بكميات صغيرة، لكن كثيراً الآن باتوا عاجزين حتى عن التبرّع".

في مخيم شاتيلا في بيروت، تدرّب منظمة "أيام من أجل البنات" الدولية (دايز فور جيرلز) لاجئات فلسطينيات نزحن من سوريا خلال سنوات الحرب الأولى على خياطة فوط صحية مصنوعة من قطع قماش ملونة يفصل بينها النايلون منعا لحصول تسربات.

فور الانتهاء من التدريب، ستعد اللاجئات تلك الفوط لتوزع لاحقاً في المناطق الأكثر فقراً كعكار شمالاً ومخيمات النازحين السوريين.

وعلى وقع الأزمة الاقتصادية، التي لم تتوقفها في بلد لجات إليه بحثاً عن الأمان، فضلت ريماء علي (45 عاماً) استخدام فوط القماش، التي تتدرب على خياطتها، بعدما عانت الأميرين مع المناشف القديمة لعدم تمكنها من شراء الفوط الصحية.

الوضع عليه في الفترة المقبلة مع الانتهاء المتماي، تشعر أنها مكيلة البدن، وتسال بحرقة "هل أعطيهم مصروفاً.. أم اشترى لهم الفوط الصحية؟"

واعادت مبادرة "دورتي" لمحاربة "فقر الدورة الشهرية"، وفق ما تشرح لين تابت مصري، توزيع سلال نسائية تضم فوطاً صحية على النساء الأكثر حاجة لكن مؤخرًا "باتت نساء من الطبقة الوسطى بحاجة إليها أيضاً، على غرار موظفة في مصرف لم يعد راتبها بالليّرة يكفيها".

من اللبنانيين، باتت تستغني عن شراء مسكّنات اعتادت استخدامها لتهدئة الألم في أول يوم من دورتها الشهرية، في محاولة لإدخال المال "في حال احتاجت ابنتي شيئاً".

ولم تكن الفوط الصحية يوماً من بين السلع المدعومة من قبل السلطات التي بدأت قبيل فترة وبشكّل تدريجي رفع الدعم عن سلع عدة، أخرى المحروقات وحتى السكر والبن واللحوم.

في محل "ثياب العبد" في بيروت، المخصّص أساساً لتوزيع ثياب مستعملة مجاناً على العائلات المحتاجة، حضرت قبل أيام سيدة تشكو لازدهار، الموظفة في المحل، معاناتها المتجددة في توفير الفوط الصحية لبناتها الثلاث.

تروي ازدهار كيف انصتت بتمعّن وتأثر لما قالته السيدة، إذ أن كلامها ينطبق تماماً على واقع تعيشه بنفسها مع بناتها الثلاث (12 و13 و14 عاماً). وتقول "لم أعد قادرة على شراء الفوط الصحية، أحياناً أخذ لهنّ حفاضات حديثة الولادة من المحل".

وتضيف "ابنتي الصغيرة بدأت الدورة الشهرية معها حديثاً، تقول لي باستمرار "لا أعرف كيف أستعملها (قطع القماش والحفاضات)، أرتبك جداً"، موضحة "بات الأمر يؤثر عليها نفسياً حتى أنها لم تعد تخرج من المنزل خلال فترة الدورة الشهرية".

لا تعلم ازدهار، التي تتحدث عن طلب متزايد من نساء يسألن عن الفوط الصحية والقماش، ما سيكون

تحصل عليها أساساً عبر المساعدات. تدعم عيناها، قبل أن تستنرد "استعمل حالياً المناشف وقطع القماش، أقص الحفاض لأستخدمة مرتين خصوصاً أثناء مغادرتي" المنزل. وتحدث بخفر عن ارتباكها إذ لم تتمكن بداية من التصرف على طبيعتها. وتقول "كان على أن أتقدم ما إذا نفذ أي شيء إلى البنطلان".

على وقع تدهور قدرتها الشرائية، شأنها في ذلك شأن الشريحة الأكبر

مع بدء ارتفاع الأسعار قبل أشهر، لجات شيرين إلى شراء أنواع من الفوط الصحية تمنها بخص نسبياً ومن علامات تجارية غير معروفة، تسببت لها بالحساسية. لكنها لم تعد قادرة اليوم على توفير ثمنها. وتوضح "بداية، شعرت بالهزّ لكنني فضلت ابنتي، أفضل أن أشتري لها الحليب، أنا أما فاتحمل".

لم تفكر شيرين يوماً أنها ستضطر إلى مشاركة رضيعتها الحفاضات، التي

بيروت - في بلد تنهشه أزمة اقتصادية خانقة باتت تلامس تداعياتها حتى الدورة الشهرية، لم تجد شيرين بديلاً عن الفوط الصحية التي تخطن سعرها قدرتها المادية، سوى استخدام قطع قماش قديمة أو حفاضات طفلتها الرضيعية. وتقول شيرين البالغة 28 عاماً، "بتّ أفضل أن تقطع عني الدورة الشهرية جراء الغلاء والانفعال الناتج عن معاناتي من عدم قدرتي على شراء" حتى الفوط الصحية.

أسعار الفوط الصحية ترتفع تدريجياً بحوالي 500 في المئة ليصل سعر بعضها اليوم إلى 34 ألف ليرة



فوط من القماش